

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000

يمثل تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مسحاً سنوياً ظلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تضطلع به على مدى ستة عشر عاماً لرصد جوانب التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات أداء الاقتصادات العربية وتقويم قدرتها على تعبئة وتحريك الإمكانيات الاستثمارية البنينة والعمل على زيادة حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الدولية.

وقد جاء في تقرير المناخ لعام 2000، الذي يشمل 21 تقريراً قطرياً وتقريراً تجميعياً قومياً، أن الدول العربية شهدت خلال العام تطورات سياسية شملت انتقالاً سلمياً لسلطة الرئاسة وتشكيل حكومات انتقالية وانتخاب مجالس نيابية ومحلية في عدد من الدول العربية، كما شهدت انعقاد القمة العربية الطارئة في عمان (الأردن) واستمرار الجهود في معالجة قضايا الحدود.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي تحققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، وبلغ متوسط النمو الحقيقي للناج المحلي الإجمالي لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات خلال العام حوالي 4.1% مقابل 2.8% عام 1999. وحسب التقديرات المتوافرة فإن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحت بين 4% و 8.3% خلال العام في إحدى عشرة دولة عربية هي السودان ومصر والإمارات وتونس وموريتانيا وفلسطين وقطر والسعودية والبحرين وجيبوتي واليمن.

على صعيد التوازن الداخلي شهد عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في تسع دول عربية من أصل سبع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات هي الإمارات وسلطنة عمان وقطر والمغرب والأردن والسودان وجيبوتي ومصر وتونس. كما تمكنت كل من الكويت والسعودية واليمن من تحويل العجز المسجل عام 1999 إلى فائض عام 2000.

أما على صعيد التوازن الخارجي فقد شهد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في ست دول عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات هي لبنان والسودان وفلسطين وجيبوتي وموريتانيا ومصر. كما تمكنت كل من البحرين وسلطنة عمان من تحويل العجز المسجل عام 1999 إلى فائض عام 2000. وواصلت ثماني دول عربية تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال العام هي الكويت وقطر والجزائر والإمارات وليبيا وسوريا واليمن والأردن.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فلم يتجاوز 8% لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات باستثناء اليمن التي بلغ معدل التضخم فيها خلال العام 12.1%. وقد سجل معدل التضخم انخفاضاً في خمس دول عربية هي السودان والجزائر والسعودية ومصر وجيبوتي. كما شهد ثباتاً في كل من البحرين وقطر ولبنان.

وشهد المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار (الموازن الداخلية والخارجية ومعدل التضخم) تحسناً ملحوظاً في الدول العربية إذ بلغ (1.2) مقارنة مع (0.9) عام 1999، ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك إيجابياً على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط بالإضافة إلى استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي.

وعلى صعيد التطورات التشريعية واصلت معظم الدول العربية إصدار أو مراجعة أو تنقيح التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار فيها، كما شرع بعضها في وضع مثل تلك التشريعات في أقاليمها. وقد تركزت تلك الجهود على المحاور المتعلقة بالتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار، والتشريعات الضريبية والجمركية، والاستخصص والتجارة.

أما فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي فقد حدثت عدة تطورات خلال العام منها قيام الأردن بإنشاء وحدة لتشجيع الاستثمار في وزارة الداخلية بغرض متابعة معاملات المستثمرين، ووحدة أخرى لترويج الاستثمار بالإضافة إلى وحدة رقابة متخصصة في وزارة الصناعة والتجارة. كما أنشأ لبنان مجلساً خاصاً بتنمية الصادرات، في حين قامت البحرين بتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية. وأعاد السودان بناء سوق النقد الأجنبي وهيكلته الجهاز المصرفي. وأنشأت السعودية هيئة عامة للاستثمار تعنى بتشجيع الاستثمار والإشراف على عملياته والإجراءات المتعلقة به، كما قامت قطر بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار. وفي تونس تم تغيير اسم ومهام المجلس الأعلى للتصدير ليصبح المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار.

وفيما يتعلق بالجهود الترويجية فقد واصلت الدول العربية خلال العام، مسارها في تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة ومنهجية تنافسية والتركيز على ترويج القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية. وتميزت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال عام 2000 بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج، الشيء الذي يمكن أن ينعكس على فاعلية هذه الجهود. كما عملت الدول العربية على إرساء وترسيخ مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل في إبراز صورة إيجابية عن البلد من حيث الجاذبية الاستثمارية، واستثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية ودعم خدمات الاستثمار.

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية فقد شهد العام قيام الدول العربية ببذل جهود مكثفة في المجالات المرتبطة بالتطوير المؤسسي وكفاءة أداء المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية. وقد شملت الإجراءات التي تم اتخاذها في عدد من الدول العربية تطوير برامج ومناهج التدريب لديها وزيادة عدد مراكز التدريب والتكوين المهني وزيادة طاقتها الاستيعابية وتوسيع نطاقها الجغرافي وتركيزها على تعزيز مهارات تكنولوجيا الحاسوب والمعلوماتية.

وفيما يتعلق بأسواق المال العربية تراجع أداء أسواق المال العربية التوسع التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، المغرب، تونس، سلطنة عمان، لبنان، مصر) ما عدا أسواق تونس ومصر. أما أسواق المال العربية غير الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (الإمارات، السودان، العراق، فلسطين، وقطر) فإن البيانات المتوافرة عنها تشير إلى أن ثلاثاً منها شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال العام مقارنة مع عام 1999.

وعلى صعيد تدفقات الاستثمارات العربية البينية للمشاريع المرخص لها في الدول العربية التي توافرت بشأنها معلومات، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة المباشرة حوالي 2.28 مليار

دولار مقابل 2.18 مليار دولار عام 1999 استحوذت منها ست دول عربية على حوالي 81.2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية البينية وهي تونس ولبنان والإمارات وسوريا ومصر والسودان. وبلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2000 حوالي 15.45 مليار دولار. وقد استقبلت الدول العربية خلال العام حوالي 9.5 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مما يشير إلى تحسن المناخ الاستثماري في الدول العربية بشكل عام وتنامي ثقة المستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في عدد من الدول العربية.

تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة 1995-2000 إلى أن المؤشر قد سجل تحسناً للأعوام الثلاثة الأولى مسجلاً أعلى ارتفاع له عام 1997، إذ بلغ 1.1 مقابل 1.05 و 1.03 لعامي 1995 و 1996 على التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام. وفي المقابل سجل قيمة موجبة قدرها (0.9) عام 1999 بسبب التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية. أما فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً إذ أصبح موجباً بمقدار 1.2 مما يدل على تحقيق تحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية مقارنة بعام 1999 ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك إيجابياً على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل 4.1%.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
البيان						
معدل النمو الحقيقي	-	2%	4%	2.5%	2.8%	%
ميزانية المالية العامة %	حسن في 11 دولة	حسن في 10 دول	حسن في 11 دولة	حسن في 5 دول	حسن في 8 دول	حسن في 14 دولة
للنتائج المحلي الإجمالي	تراجع في دولتين	تراجع في 3 دول	تراجع في 7 دول	تراجع في 7 دول	تراجع في دولتين	تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 4 دول	انخفض في 11 دولة	انخفض في 15 دولة	انخفض في 7 دول	انخفض في 13 دولة	انخفض في 5 دول
	ارتفع في 12 دولة	ارتفع في 4 دول	ارتفع في 4 دول	ارتفع في 6 دول	ارتفع في 3 دول	ارتفع في 11 دولة
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2

من أنشطة المؤسسة

إصدار مجلد الموسوعة التشريعية للاستثمار للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

في إطار اهتمام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعريف بأوضاع الاستثمار في الوطن العربي، فقد شرعت منذ أكثر من عقدين في إصدار مجلدات الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية وذلك بغرض إحاطة المستثمرين ورجال الأعمال والباحثين العرب بالقواعد القانونية التي تحكم الاستثمار في مختلف الدول العربية. وقد فرغت المؤسسة مؤخراً من إعداد مجلد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في سلسلة الموسوعة. ويحتوي هذا المجلد، شأنه في ذلك شأن باقي مجلدات الموسوعة للأقطار العربية الأخرى، على كل التشريعات ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية، مثل الدستور، والتشريعات المتعلقة بالنظام القضائي والإدارة المحلية، والجنسية، ودخول وإقامة الأجانب، مع الأحكام المنظمة للنشاطات الاقتصادية، من تخطيط، وتنظيم للمؤسسات العامة، والتوزيع، والرقابة على الأسعار، والنقد، والتجارة الخارجية، والأسواق المالية، بالإضافة إلى تشريعات الحالة المدنية والمعاملات مثل التشريعات التجارية التي تنظم مسائل تأسيس الشركات وتسجيلها، والملكية العقارية، والقيود التي ترد على تملك الأجانب للعقارات، ونزع الملكية، وتنظيم أملاك الدولة، والسجل العقاري، وإجارة الأماكن والأراضي، وتنظيم التجارة، والنظام الضريبي من ضريبة دخل ودمغة وتركات والضرائب الجمركية، ورسوم الإنتاج، والنظام النقدي والمصرفي بما في ذلك نظام البنك المركزي، وإصدار النقد، والبنوك التجارية، وغيرها من البنوك المتخصصة، علاوة على التشريعات النازمة للقطاعات الاقتصادية النوعية كالتأمين، والزراعة والغابات، والصيد والثروة الحيوانية، والصناعة والسياحة، والفندقة، والنقل والمواصلات والبناء والتشييد، والمقاولات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشريعات العمل، والتأمينات الاجتماعية، ونقابات العمال، ونظم الاستثمار مثل التشريعات الخاصة بالاستثمار والهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار، والاتفاقيات الثنائية الاستثمارية والضريبية كاتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي.

ويتكون المجلد من ثلاثة أجزاء تتضمن ما يزيد على 4500 صفحة تشمل كافة التشريعات التي تعالج الموضوعات سالفة الذكر محدثة حتى عام 2000، المجلد سيكون متوفراً مطبوعاً وعلى هيئة أقراص مرنة وأقراص مدمجة قريباً، وسيتوافر المجلد في وقت لاحق عند الطلب من خلال الموقع الشبكي للمؤسسة.

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى أن مجلد الجماهيرية، يمثل المجلد الثالث عشر ضمن هذه السلسلة التي شملت مجلدات:

المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والمملكة المغربية. وتقوم المؤسسة دورياً بتحديث تلك المجلدات.

وتعكف المؤسسة حالياً على إعداد مجلد الجمهورية اللبنانية في هذه الموسوعة ويتوقع أن تفرغ منه قبل نهاية عام 2001 .

الاقتصاد الجديد

لبنان

افتتاح حديقة تكنولوجية

في إطار مبادرة متكاملة لدعم قطاع التكنولوجيا في لبنان ستفتح أول (حديقة تكنولوجية) في شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل أسوة بالمدن التكنولوجية التي أنشئت في مصر والأردن ودبي. وسيتم إقامة هذا المشروع الرائد بالتعاون بين جامعة القديس يوسف والبريتيك وبعض المؤسسات الاستثمارية والدولية الممولة واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لغربي آسيا (الأسكوا). وستوفر (الحديقة التكنولوجية) مجالات للتعاون والتنسيق بين خبراء الأبحاث والصناعيين وشركات تجارية والجامعات. وستقام الحديقة التكنولوجية في منطقة محددة تكون مركز استقطاب لهذه الأطراف لتعزيز جهود البحث والتطوير وتسويق مخرجاته والترابط مستقبلا مع شبكة الحدائق التكنولوجية في المنطقة التي ستدعم الأسكوا إنشائها. وفي إطار ذاته تأسس مؤخراً في الجامعة اللبنانية الأمريكية معهد البرمجيات بهدف بناء قنوات للاتصال بين الجامعات وشركات البرمجيات في خطوة لتعزيز الدعم والبحث العلمي التطبيقي، ويهتم المشروع بتطوير المناهج الجامعية في اختصاص المعلوماتية وتدريب الطلاب على مهارات متعددة وإدارة موقع شبكي.

الميزات التنافسية للصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجديد

لخصت ورقة تحت العنوان السابق قدمت في الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة 26 - 28 أيار (مايو) 2001 بتنظيم مشترك بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية والهيئة العامة للصناعة في الكويت، لخصت أهم الميزات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة والانفتاح والتحرير التجاري مع قرب دخول الاتفاقيات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حيز النفاذ بحلول عام 2005.

وأبرزت الدراسة أن الميزات التنافسية لهذا القطاع تستند إلى الجودة والقدرة على تطوير مكونات وتقنيات المنتج والإنتاجية العالية وتكلفة الإنتاج المنخفضة وتكامل دورها في الصناعات المغذية واللاحقة. كما أبرزت الدراسة التحديات التي يواجهها هذا القطاع من حيث مدى توافر معلومات السوق وتعاضم المنافسة ومدى تطبيقها لأحدث تقنيات الإنتاج وتوفير مداخل الإنتاج من مصادر خارجية والحاجة إلى إعادة هندسة مواصفات الإنتاج والمنتجات.

وقد أشارت الدراسة إلى أن نوعية منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أساسي على مدى قدرتها على التطوير الفني الذي يعتمد بدوره على التكامل الإنتاجي المحلي لنقل وتوطين وتطوير المنتج على التوالي. وأن هذه الآلية في التطوير الإنتاجي غائبة على المستوى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يرفع تكاليف التطوير لديها ويهدد الصناعات القائمة فيها التي تعتمد بشكل كبير على أسلوب (الهندسة العكسية) للمنتجات العالمية مع تطبيق قوانين حماية الحقوق الفكرية التي شملتها اتفاقية (تربس) في ظل الاقتصاد الجديد وخاصة في صناعة الأدوية مما يشكل تحدياً أساسياً أمام هذه الصناعات بعد عام 2005 للتوجه لاقتناء براءات الاختراع وبناء القدرات البحثية والمعرفية والدخول في مشاريع مشتركة ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير العمليات الإنتاجية من خلال التحكم بالذكاء الصناعي والحاسوب والالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية (الايزو) وإيجاد ميزة تنافسية في الأسواق العالمية وليس مجرد تقليد المنتج المستورد، والاعتماد على

مؤسسات البحث الإنتاجي مثل الحدائق العلمية والصناعية والتكنولوجية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع ضمان وجود دعم حكومي يساندها لارتفاع الكلفة. وقد بلغت نسبة ما ينفق على البحث والتطوير في الدول العربية مجتمعة حوالي 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تتراوح نسبة الإنفاق في الدول المتقدمة ما بين 1.5% (في استراليا) إلى 2.57% (في اليابان) من الناتج المحلي الإجمالي لها.

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الإنتاج في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجديد لا تقتصر على تحقيق القيمة المضافة في اقتصاد الوفرة في مدخلات الإنتاج، إنما يجب أن تعتمد على القيمة المضافة في المعرفة التصنيعية لنظم ومكونات الإنتاج، وجودة المكونات والتصاميم والإبداع التقني وكذلك على تحقيق الإنتاجية المرتفعة مع اتساع نطاق التسويق وتوافر معدات الإنتاج بأسعار تنافسية.

ويعتبر "التشابك" من طبيعة الاقتصاد الجديد على كافة مستويات الاستثمار والتمويل والتسويق وتقنيات الإنتاج التي تتأثر بدورها بشكل واضح بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاكتشافات والاختراعات العلمية. ويعزز من فعالية التشابك انتشار الربط الإلكتروني عن طريق الشبكة العالمية (الإنترنت) وتطور وسائل الاتصالات وسرعة تبادل المعلومات وسهولة الحصول عليها. إن تبدل معطيات السوق في ظل الاقتصاد الجديد أثرت في أسلوب الإنتاج وأدوات التسويق وأسس الإدارة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يتطلب منها أن تتأقلم بسرعة مع المعطيات الجديدة وتعد أساليب العمل والإدارات الإنتاجية والتسويق في بيئة تسودها مفاهيم المقاييس والمواصفات وإدارة الجودة في الإنتاج والاعتماد على مميزات النوعية والانفتاح على الأسواق العالمية وتعميق المهارة والخبرة المكتسبة وتأثرها بالتشريعات التي تسهل تدفق السلع ونقل التقنية وجذب الاستثمار. وبالتالي فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجديد ستتجه أكثر إلى الاعتماد على العمالة المؤهلة الماهرة وإيجاد المزايا التنافسية والاعتماد على الكفاءة والجودة والإدارة النوعية والتمويل عبر رأس المال المخاطر وتأسيس الشركات المساهمة عوضاً عن سيطرة الملكية الفردية والعائلية السائدة حالياً.

وفي إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف القائمة (اتفاقيات الجات) لعل من أكثر القوانين والتشريعات الدولية التي تؤثر في هذا القطاع تلك الخاصة باتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية واتفاقية الإغراق واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة واتفاقية التريس حول حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الترمس حول آثار تدابير الاستثمار في التجارة واتفاقية المشتريات الحكومية واتفاقية تسوية المنازعات والنظام الخاص بالتجمعات الإقليمية.

من الوطن العربي

تطورات جهود محاربة غسل الأموال في الدول العربية

بيد لبنان جهوداً مكثفة لشطب اسمه من قائمة الدول غير المتعاونة في مجال غسل الأموال التي تصدرها سنوياً اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال (جافي) وفي هذا الإطار أصدر مصرف لبنان المركزي التعميم التطبيقي لقانون مكافحة غسل الأموال الذي أقره مجلس النواب اللبناني مؤخراً.

كما صدر في سلطنة عمان قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتم الانتهاء من صياغة أحكامه وذلك في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطنة للتوعية بمخاطر غسل الأموال وسبل مكافحتها وسبق أن صدرت عدة تعاميم لمكافحة هذه الظاهرة كما وقعت سلطنة عمان على الاتفاقية الدولية التي تحظر تلك الأعمال.

كما عرضت الكويت مشروع قانون مكافحة غسيل الأموال على مجلس الأمة لمناقشته وإقراره تماشياً مع توجه المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة وتخوفاً من إدراج اسمها في قائمة الدول غير المتعاونة التي ستعلن في شباط (فبراير) 2002، والتي قد ترتفع من 15 دولة إلى 17 دولة غير متعاونة، مما سيكون له عواقب وخيمة ويحد من قدرة الكويت على تنفيذ عمليات التبادل التجاري إذ ستخضع حسابات الدول المشمولة في هذه القائمة إلى مزيد من الرقابة والتحقق. وينص مشروع القانون على توقيع عقوبات بالحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات على كل من يرتكب إحدى جرائم غسيل الأموال إضافة إلى غرامة تعادل نصف قيمة الأموال محل الجريمة ومصادرة تلك الأموال والممتلكات والعائدات والوسائط المستخدمة في الجريمة وفي حال العودة تكون العقوبة مضاعفة كما تضاعف العقوبة إذا تمت الجريمة من خلال فرد (أو مجموعة) يتضمن استغلال سلطاته أو نفوذه أو وظيفته. كما يحدد مشروع القانون مكافأة لمن يرشد أو يساهم في ضبط إحدى جرائم غسيل الأموال. وكانت الكويت قد وقعت على الاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

وشكلت مصر لجنة من وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والعدل والمالية والداخلية والبنك المركزي المصري للتعجيل بإصدار قانون مستقل لمكافحة غسيل الأموال في مصر، والذي أعد مشروعه قبل عامين، وعرضه على مجلس الوزراء تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب في دورة انعقاده المقبلة. وتأتي هذه الخطوة في مواجهة اتهامات وجهت إلى مصر في اجتماع المجموعة المالية الدولية، الذي عقد في باريس في منتصف شهر حزيران (يونيو) الماضي، بعدم التعاون في مكافحة عمليات غسيل الأموال التي تشمل عمليات الغش التجاري وتزييف العملات وتجارة المخدرات والرقيق الأبيض.

وقد نظمت في عمان (الأردن) خلال الفترة 23-27/6/2001 حلقة علمية حول أساليب مكافحة غسيل الأموال نظمها معهد التدريب في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ومقرها الرياض (المملكة العربية السعودية)، بالتعاون مع وزارة الداخلية الأردنية، وشارك فيها مسؤولون أمميون من عدة دول عربية. وتهدف هذه الحلقة إلى ترقية وعي المشاركين بالمهارات الخاصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة للوصول للمعلومات عن غسيل الأموال وحجم هذه العمليات وكيفية مواجهتها وتبادل المعلومات الخاصة بها والتعرف بالتشريعات والقوانين الضابطة لها. وقد أوصى المشاركون في الحلقة بضرورة تعزيز الجهود الدولية المشتركة لمكافحة غسيل الأموال وتفعيل الاتفاقيات الدولية وتعميق الالتزام بها نصاً وروحاً ودعم الإمكانات البشرية والفنية والمادية لسلطات إنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وكذلك تنمية قدرات العاملين بالبنوك لمتابعة سلوكيات العمليات المصرفية المثيرة للشكوك وسجلات العملاء وتحقيق مزيد من التناسق بين التشريعات الجنائية والمالية وتبادل المعلومات والخبرات القانونية .

وتجدر الإشارة إلى أنه يقدر حجم عمليات غسيل الأموال عالمياً بنحو 1.2 تريليون دولار سنوياً وقد تضافرت الجهود الدولية والقطرية في السنوات الأخيرة للحد من هذه العمليات ومحاصرتها للحفاظ على مصداقية النظام المالي العالمي والحد من هذه الظاهرة التي تضر بالاقتصاد العالمي وتهدد الأسس الأخلاقية والاجتماعية لبيئة أداء الأعمال وقد أبرزت هذه المخاطر وسبل مكافحتها في مؤتمر دولي عقد مؤخراً في سان بترسبورغ في روسيا نظمه مكتب الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة والانتربول وجهات دولية أخرى بالتعاون مع الحكومة الروسية التي تبذل جهوداً مكثفة للخروج من قائمة الدول غير المتعاونة خاصة أن حجم عمليات غسيل الأموال ضخم فيها إذ بلغ ما نسبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 بما يعادل 25 مليار دولار .

السودان

مدينة جيااد الصناعية

مدينة جيااد الصناعية أكبر مجمع صناعي في السودان، وتقع في ولاية الجزيرة في مساحة 15 كيلومتراً مربعاً وتمتلكها شركة سودان ماستر تكنولوجي وهي شراكة بين القطاع العام والخاص بنسبة 26% و74% على التوالي.

تتكون مدينة جيااد من ثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع الصناعات المعدنية وقطاع صناعة السيارات والشاحنات والتراكتورات وقطاع إداري يضم قطاع الصناعات المعدنية مصنعا للحديد والصلب تبلغ طاقته الإنتاجية 150 ألف طن في العام من حديد التسليح كالزوى والسيخ والخص، ويغطي أكثر من 75% من حاجة البلاد. ويضم أيضا مصنعا لمنتجات الألمونيوم وطاقته الإنتاجية 4500 طن سنوياً من أسلاك كوابل الألمونيوم الكهربائية وقطاعات الألمونيوم المستخدمة في تصنيع الأبواب والشبابيك والفواصل. كما يضم مصنع النحاس وطاقته الإنتاجية ثلاثة آلاف طن سنوياً من أسلاك كوابل النحاس والقضبان والشرايح. إضافة إلى مصنع للكوابل بطاقة إنتاجية قدرها 4500 طن سنوياً منها 1500 طن من موصلات الألمونيوم، و3000 طن من موصلات النحاس. وينتج كذلك كوابل التحكم وأسلاك التوصيلات إضافة إلى كوابل التلفونات. ويشمل قطاع الصناعات المعدنية مجعاً لصناعة المواسير، ويحتوي على خمسة مصانع: مصنع لإنتاج المواسير الملحومة طولياً والمستخدم في خطوط نقل البترول، ومصنع المواسير الملحومة حلزونياً المستخدمة في أنابيب إمدادات المياه والمشاريع الصحية ونقل خام البترول، ومصنعاً للمواسير الملحومة بواسطة المقاومة الكهربائية. وهناك مصنعان أحدهما للتغليف والآخر للقفنة. ويذكر أنه تمت الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الأوروبية في إقامة هذه المشاريع.

أما قطاع المحركات فيضم ورشة الكبس ورشة لتصنيع الهياكل للمحركات بطاقة إنتاجية تبلغ 11 ألف هيكل في العام، بجانب ورشة لتصنيع المحرك. وتقوم هذه الورش بتصنيع الأجزاء الرئيسية في المحركات وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 11 ألف محرك علبية تروس، و12 ألف ناقل سرعة في العام.

مصر

قانون جديد للتمويل العقاري في مصر

أقر البرلمان المصري خلال الشهر الحالي قانون التمويل العقاري، الذي يهدف إلى وضع آليات اقتصادية لتمويل شراء العقار عبر أقساط طويلة الأجل وإنعاش سوق العقارات، من خلال جذب الأفراد لشراء الوحدات السكنية القائمة التي تتجاوز قيمتها 15 بليون جنيه منها ستة ملايين جنيه قيمة مساكن تابعة للحكومة.

كما يتضمن القانون مادة تلتزم الحكومة بموجبها بتوفير التمويل العقاري لإيجاد مساكن لذوي الدخل المنخفضة عن طريق تخصيص بعض الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة من دون مقابل لإقامة تلك المساكن، مع تحمل الدولة تكاليف بناء المرافق العامة التي تزود بها هذه المساكن. وتبين اللائحة التنفيذية معايير ذوي الدخل المنخفضة وقواعد إجراء توفير التمويل العقاري لتلك الشريحة.

ومن المتوقع أن تصدر اللائحة التنفيذية التي توضح الإجراءات التفصيلية لمواد القانون خلال شهر أيلول (سبتمبر) 2001 ويتم بعد ذلك إقرار الهيكل التنظيمي لشركات الإقراض العقاري.

سوريا

قانون لتشجيع الصادرات الوطنية

صدر في سوريا مؤخراً مرسوم تشريعي لتشجيع الصادرات السورية وتعظيم تنافسيتها بغرض زيادة حصتها في الأسواق العربية والعالمية وبموجب المرسوم تعفى الصادرات السورية المنشأ من المنتجات الزراعية والصناعية والاستخراجية وعمليات الإدخال المؤقت من ضريبة الإنتاج الزراعي التي فرضت بالقانون رقم 384 لعام 1957 وضريبة دخل الأرباح التي فرضت بالمرسوم التشريعي رقم 85 لعام 1949 واستنتي من هذه الإعفاءات صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية والفوسفات علماً بأن سوريا تنتج نحو 600 ألف برميل من النفط الخام يومياً تصدر منها نحو 320 ألف برميل يومياً إلى الأسواق الخارجية كما تنتج حوالي 18 مليون متر مكعب من الغاز يومياً و 2.5 مليون طن من الفوسفات.

الكويت

مكتب الاستثمار الأجنبي يباشر عمله

استحدثت في وزارة التجارة والصناعة مكتب الاستثمار الأجنبي وعين له السيد شاكراً صالح رئيساً بدرجة وكيل مساعد تنفيذياً للمادة رقم 7 من قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم 8 لعام 2001 وسيتبع هذا المكتب خمس إدارات متخصصة وستحدد مهامها وفق اللائحة التنفيذية للقانون. وستكون ضمن مهام المكتب إعطاء صورة واضحة عن المناخ الاستثماري في الكويت وآليات التعامل الخاصة بخدمة المستثمر الأجنبي والفرص الاستثمارية المتاحة والتشريعات القانونية ذات العلاقة.

مؤشرات

مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2001

أصدر معهد هيرتاج مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2001 بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) وتضمن المؤشر هذا العام 155 دولة أعطيت ترتيباً متسلسلاً حسب درجة الحرية الاقتصادية و6 دول أخرى دخلت المؤشر ولكن لم تعط ترتيباً. وكما ذكرنا سابقاً في عدد نشرة ضمان الاستثمار رقم 139 فإن مؤشر الحرية الاقتصادية الذي بدأ بالصدور عام 1995 ، يستند إلى عشرة عوامل تشمل السياسة التجارية وعجز الموازنة ودرجة تدخل الحكومة والسياسة النقدية والاستثمار الأجنبي والقطاع المالي والمصرفي ومستوى الأجور والأسعار وحقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات الإدارية وأنشطة السوق السوداء. وقد تم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 إلى 5 بحيث تدل (1-1.95) على حرية اقتصادية كاملة و (2-2.95) على شبه حرية و (3-3.95) على شبه عدم حرية و (4-5) على انعدام الحرية الاقتصادية.

ووفق مؤشر 2001 ما زالت هونج كونج تتصدر قائمة المؤشر تليها إيرلندا ونيوزلندا ولكسمبورج. أما أقل الدول في الحرية الاقتصادية فهي كوريا الشمالية وليبيا والعراق وكوبا وإيران.

أما فيما يتعلق بالدول العربية فتدرج في المؤشر (20) دولة عربية، تعتبر البحرين وحدها ذات حرية اقتصادية كاملة، ثم 7 دول عربية تتمتع بشبه حرية اقتصادية منها الإمارات والكويت والمغرب و7 دول عربية تتمتع بشبه عدم حرية اقتصادية منها السعودية وقطر

والجزائر و3 دول عربية (هي سوريا والعراق وليبيا) لا تتمتع بالحرية الاقتصادية، فيما لم تحصل السودان والصومال على الترتيب في مؤشر عام 2001 وان كانت قد أدخلت به.

ويبين الجدول أدناه تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 1997 - 2001

مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 1997 - 2001

الدولة	الترتيب وفق المؤشر لعام 2001	المؤشر وفق تقرير 2001	المؤشر وفق تقرير 2000	المؤشر وفق تقرير 1999	المؤشر وفق تقرير 1998	المؤشر وفق تقرير 1997
البحرين	9	1.90	1.80	1.70	1.70	1.60
الإمارات	14	2.50	2.15	2.10	2.10	2.10
الكويت	42	2.55	2.50	2.40	2.40	2.40
المغرب	48	2.70	2.75	2.95	2.95	2.75
سلطنة عما	48	2.70	2.80	2.75	2.65	2.75
لبنان	59	2.85	3.20	3.25	3.25	2.95
تونس	63	2.90	3.00	2.95	2.75	2.75
الأردن	63	2.90	2.90	2.75	2.75	2.70
السعودية	75	3.00	2.95	3.00	2.80	2.80
قطر	87	3.15	3.05	3.05	-	-
الجزائر	90	3.20	3.45	3.25	3.25	3.25
جيبوتي	97	3.35	3.40	3.20	3.20	3.00
مصر	120	3.60	3.60	3.35	3.35	3.45
موريتانيا	127	3.70	3.80	3.80	3.80	3.80
اليمن	133	3.85	3.85	4.10	4.10	3.90
سوريا	141	4.00	4.00	4.20	4.10	4.20
العراق	153	4.90	4.90	4.90	4.90	4.90
ليبيا	153	4.90	4.85	4.90	4.70	4.70
السودان	لا ترتيب	-	3.85	4.20	4.20	4.20
الصومال	لا ترتيب	-	4.80	4.80	4.70	4.70

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع سياحي الأردن

المطلوب مستثمر مشارك بحصة معينة وممولين للجزء المتبقي يهدف المشروع إلى إقامة منتزه سياحي ثقافي ترفيهي في منطقة مختارة قرب العاصمة عمان ويتوقع أن يزور المشروع، وفق دراسة الجدوى الاقتصادية التي أعدتها شركة أمريكية متخصصة طبقاً لمواصفات مشاريع عالمية مماثلة، ما يزيد على 3 ملايين شخص سنوياً من داخل الأردن وخارجها مما يعزز ربحية المشروع وتميزه في المنطقة.

التكاليف الاستثمارية: 20 مليون دولار

معدل العائد الداخلي: 27%

فترة استرداد رأس المال: 5 سنوات

مدة التنفيذ: 2 سنة

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

السيد سميح دولة

المدير العام

شركة العرب للتنمية العقارية

ص.ب 941554 عمان 11194

الأردن

فاكس: 9626-5624946

هاتف: 9626-55624945

مشاريع صناعية

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية قائمة والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي

في تطويرها وإدارتها وتشغيلها:

• مشاريع شركة الصناعات الكهربائية

التكاليف الاستثمارية 4.2 مليون دولار

سنة التشغيل 1981

1- مصنع مجمدات مصراة:

- الطاقة التصميمية: 30000 قطعة/ سنوياً

- الطاقة الإنتاجية: 1645 قطعة/ سنوياً

- حاجة السوق: 92000 قطعة/ سنوياً

2- مصنع ثلاثيات طرابلس:

- الطاقة التصميمية: 45000 قطعة/ سنوياً
- الطاقة الإنتاجية: 25500 قطعة/ سنوياً
- حاجة السوق: 230000 قطعة/ سنوياً

3- مصنع سخانات المياه- تاجوراء:

- الطاقة التصميمية: 120000 قطعة/ سنوياً
- الطاقة الإنتاجية: 39756 قطعة/ سنوياً
- حاجة السوق: 260000 قطعة/ سنوياً

• مشروعات الشركة العامة للصناعات والمنتجات الجلدية.
التكاليف الاستثمارية 33.6 مليون دولار

سنة التشغيل 1976

1- مصنع الأحذية
- الطاقة التصميمية: 10.7 مليون حذاء
- الطاقة الإنتاجية: 5.3 مليون حذاء
- حاجة السوق: 21.9 مليون حذاء

2- مصنع المعاطف الجلدية

- الطاقة التصميمية: 90000 قدم / السنة
- الطاقة الإنتاجية: 2702 قطعة / السنة
- حاجة السوق: 180000 قطعة/ السنة

3- مصنع المدابغ الجلدية

- الطاقة التصميمية: 780000 قدم / مربع
- الطاقة الإنتاجية: 780000 قدم/مربع
- حاجة السوق: 4.8 مليون قدم / مربع

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب-:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب 15608 - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: 6/2325084/218213351271

فاكس: 3351271/218213608183

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاية أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.